



 ترانسبرانسبي المغرب  
transparencymaroc  
جمعية ذات منفعة عامة

## التقرير الأدي 2020

موجه إلى الجمع العام العادي  
المنعقد في الرباط (المغرب)، بتاريخ 17 أبريل 2021





ترانسبرانسبي المغرب  
transparency maroc

جمعية ذات منفعة عامة

## التقرير الأدبي 2020



- 7
- 8
- 8
- 9
- 10
- 10
- 10
- 10
- 11
- 11
- 11
- 12
- 12
- 12
- 13
- 14
- 15
- 17
- 18
- 18
- 21
- 22
- 22
- 23
- 24
- 24
- 24
- 26
- 26
- 27
- 27
- 28
- 29
- 29
1. الوقائع البارزة
- 1.1. جائحة تجثم على أنفاس الحياة العامة
- 2.1. النشاط التشريعي من أجل الحكامة
- 3.1. قضايا الرشوة المعروضة على القضاء
- 1.3.1. قضية مدير الوكالة الحضرية بمراكش
- 2.3.1. قضية رئيس قسم الشؤون الاقتصادية بولاية مراكش
- 3.3.1. قضية كازينو السعدي
- 4.3.1. قضية برلمانيي جهة الحوز
- 5.3.1. قضية القاضي بمحكمة المحمدية
- 6.3.1. قضية رئيس مجلس الجديدة
2. نشاط هيئات المراقبة
- 1.2. مجلس المنافسة
- 2.2. تقارير المجلس الأعلى للحسابات
- 1.2.2. تقييم تدبير المنتزهات الوطنية
- 2.2.2. تقييم التدبير المفوض لمرفق جمع النفايات المنزلية بجهة الرباط-سلا-القنيطرة
- 3.2.2. فحص تنفيذ ميزانية الدولة برسم سنة 2019
- 4.2.2. تدقيق حسابات الأحزاب السياسية
3. مؤشرات الشفافية والحكامة
- 1.3. مؤشر إدراك الفساد سنة 2020
- 2.3. مؤشر الديمقراطية
- 3.3. المنتدى الاقتصادي العالمي: مؤشر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (2019)
- 4.3. مؤشر سيادة القانون
- 5.3. المؤشر العالمي لحرية الصحافة
4. السياق الدولي
- 1.4. فورة موجة الاحتجاجات الجماهيرية في مواجهة الحروب وتراجع الديمقراطية
- واتساع هوة الفوارق الاجتماعية
- 2.4. الجمع العام لمنظمة الشفافية الدولية
5. مشاريع الجمعية وأنشطتها
- 1.5. تتبع تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
- 2.5. مشروع «التعبئة من أجل مناهضة الرشوة - مركز الدعم القانوني ضد الرشوة»
- 3.5. مشروع «العدالة الجبائية ومراقبة الميزانية ومشاركة المواطنين»
- أ) الأنشطة التي تم إنجازها خلال فترة 2020
- ب) تنفيذ القانون التنظيمي للمالية
- ج) «العدالة الضريبية وتتبع الميزانية ومشاركة المواطنين»

- 30 4.5. مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة
- 30 5.5. مشروع شراكة 2 «تمكين المجتمع المدني والمواطنين من أجل تعزيز المساءلة الاجتماعية»
- 31 6.5. مشروع «تأثير الرشوة على المرأة»
- 32 7.5. مشروع «كلام الشباب من أجل المساءلة»
- 33 8.5. مشروع «الشفافية في تدبير العقار بالمغرب»
- 34 9.5. الشراكة مع مؤسسة المجتمع المفتوح
- 34 1.9.5. مشروع بلورة استراتيجية للتواصل وإحداث موقع جديد على شبكة الأنترنت
- 34 2.9.5. مشروع «الفساد والتنمية»
- 35 10.5. مشروع «دعم»: الحكامة وحالة الطوارئ الصحية
- 35 11.5. مشروع تجديد الأعضاء
- 36 6. الآفاق**
- 36 1.6. تحيين استراتيجية الجمعية
- 36 2.6. اعتماد الجمعية

تميّزت سنة 2020 بجائحة كوفيد-19، وواكب إعلان حالة الطوارئ إسناد صلاحيات واسعة للسلطات التنفيذية، وهي صلاحيات مكنت من تحقيق انتشار صحي هائل، واتخاذ إجراءات اجتماعية لم يسبقها مثيل، وفرض قيود على الحريات الفردية والجماعية في شكل عزل صحي شامل، وإرغام السكان على احترام حظر التجوال ليلاً، وإخضاع التنقلات لترخيص مسبق. وقد خضع السكان، عن طيب خاطر، للإكراهات المترتبة عن ذلك كما عبروا عن استيائهم ضد الحد من الحريات العمومية وضد تضييق فضاءات المجتمع المدني.

لا يزال العاملون في الصحة والإدارة التربوية والأمن العمومي، على وجه الخصوص، يتحملون بتفانٍ مخاطر وإكراهات هذه التعبئة المتواصلة، وهم في الخطوط الأمامية، وهي تعبئة لا يضاهاها سوى الاعتراف الذي تحظى به في أوساط المواطنين.

ومع ذلك، فأصوات المواطنين تكاد لا تُسمع، نظراً لأن الوسائل التي يُعبّر بها المجتمع المدني ويشغل بواسطتها أصبحت مشلولة. وعلى الرغم من أن اللجوء إلى الشبكة العنكبوتية يسمح بالحفاظ على روابط طفيفة في صفوف الفاعلين السياسيين والجمعويين والنقابيين، فإن النقاشات العمومية بقيت يتيمةً لكونها فقدت منشطها وأصبحت محرومة من فضاءاتها المفتوحة. ذلك أن الفضاءات السياسية قد أفرغت من خطابها والفعل النقابي انحصر نسبيًا، والنشاط الجمعوي تقلص وفضاءات التنشيط الثقافي والأكاديمي والرياضي غدت فارغة بشكل مُفرّغ. كما أن الشبكات الاجتماعية التي يُفترض أن تكون في منأى عن الإصابة بهذا الشلل في التواصل التعددي، ما فتئت تتعرض للتشويش من طرف مواقع تثب الدعاية والأخبار الكاذبة والوشاية.

من الأكيد أن الجائحة لعبت دوراً في ركود النقاش العمومي والحياة السياسية، غير أنها ليست السبب في ذلك. ينبغي البحث عن السبب الحقيقي في التفكيك المنهجي للمكتسبات الديمقراطية منذ المصادقة على دستور 2011، وسنّ قوانين تشكل إنكاراً صريحاً للمبادئ التي كرسها ذلك الدستور في مجال الحكامة واللامركزية والحصول على المعلومات، أو أيضاً من خلال إرادة خنق كل تعبير نشاز في ممارسة حرية التظاهر وتأسيس الجمعيات والتواصل.

فنزعة الإجماع تتجلى بوضوح في التواصل المؤسسي وتحدد الفضاء المريح للنقاش في أوساط الطبقة السياسية، إذ يحلّ التصفيق محل النقاش. وبذلك تصبح الأحداث السياسية الأكثر إثارة مُبعدة، بل ومُبتدلة، والشجب الذي يمكنها أن تثيره في صفوف المواطنين يحل محله تحفظ حذر. أما القضايا التي أثارَت اهتمام الرأي العام خلال السنوات الأخيرة، مثل تقرير مجلس المنافسة المتعلق بالاتفاق التواطئي على أسعار المحروقات والنموذج التنموي الجديد، فيبدو أن اللامبالاة طالتها وغدت بالكاد حاضرة في نقاشات رواد مواقع التواصل الاجتماعي وفي البيانات التي يتعذر نشرها على نطاق واسع.

ونتيجة لذلك، تأثرت جهود محاربة الرشوة بشكل عميق. فالاستراتيجية الوطنية ظلت مُعطلة، على غرار الهيئة الدستورية الموكل إليها الاضطلاع بتلك الوظيفة. كما تم إبطال مفعول النتائج التي تحققت في مجال شفافية الصفقات العمومية والمالية العامة، بسبب الإجراءات الاستثنائية التي غدت غير شفافة حتى بالنسبة إلى البرلمانيين. وتُعبّر مؤشرات الشفافية والنزاهة عن هذا التوجه غير الملائم. وإذا كانت «ترانسبرانسي المغرب» قد استطاعت مواصلة مهماتها، رغم كل العقبات في سياق غير مناسب، فإن إشعاعها تأثر مع ذلك بشكل كبير بسبب حالة الحظر الصحي ومنع انشطتها لثلاث مرات متتالية خلال الثلث الأول من سنة 2021.

## 1. الوقائع البارزة

### 1.1. جائحة تجتم على أنفاس الحياة العامة

واكبت حالة الطوارئ الصحية، المُعلّنة في 20 مارس 2020، إجراءات حجر وفرض قيود على التنقل في مجموع التراب وإغلاق الحدود. كما أن إجراءات الدعم المتخذة لفائدة الأجراء المسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمعوزين المسجلين في نظام التغطية الصحية (راميد) كانت بمثابة بديل متواضع ومحدود في الزمان لشريحة هامة من الخمسة وعشرين مليون مواطن الذين يعيشون في وضعية هشاشة. وتُبين المعطيات المستقاة من أبحاث البنك الدولي والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمندوبية السامية للتخطيط، الأثر الهائل للجائحة على النشاط الاقتصادي وعلى المداخيل. فأزيد من 83% من المقاولات أوقفت نشاطها مؤقتاً بشكل كلي (29.6%) أو جزئي (52.4%). وقد كان الأثر أكبر على المقاولات الصغيرة جداً (86%) وعلى المقاولات الصغرى والمتوسطة (79%) وعلى المقاولات الكبرى (57%)<sup>1</sup>. وتأثرت بشكل خاص المقاولات المستهلكة لليد العاملة: الفندقية (الإيواء) والطعامية (98%) والنسيج (99%) والبناء (93%) والعدانة الميكانيكية (91%). وأعلنت 29% من المقاولات تأجيل الاستثمارات المُبرمجة و17% إلغاء استثماراتها و21% تقليص استثماراتها.

لم تؤدي حالة الطوارئ والاعتبارات الاجتماعية-الإنسانية إلى تليين موقف السلطات ووضع حد لمحنة المعتقلين السياسيين. وقد انضاف إلى معتقلي حراك الريف، الذين دخلوا في السنة الرابعة من اعتقالهم، صحفيون ومثقفون توبعوا لأسباب انتقامية صرفة من لدن السلطات العمومية، بتهم المس بالنظام الأخلاقي أو الأمن الوطني وذلك من خلال انتهاك الحياة الخاصة والتحرش والاستفزاز. فبعد اعتقال وإطلاق سراح هاجر الريسوني، الصحفية في يومية «أخبار اليوم» ورفيقها بتهمة الإجهاض، قررت السلطات متابعة عمر الرازي وسليمان الريسوني والمعطي منجب في حالة اعتقال احتياطي بذرائع تشير إلى أن الأمر يتعلق في الحقيقة بتهم ليست بالجديدة، إذ سبق تحريكها ضد صحفيين ومناضلين جمعويين. بعد سجن مؤسسها والقيود المفروضة على التمويل العمومي والمستشهرين، وجدت صحيفة أخبار اليوم، وهي إحدى الصحف المستقلة القليلة، نفسها مضطرة للإغلاق.

جاء اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمغربية الصحراء مقرونا بتوازن مع تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وتم منع تظاهرات المعارضين للتطبيع. وقد شكلت 26 منظمة سياسية ونقابية وحقوقية، في فبراير 2021، الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع. وقد انضم النسيج المغربي لهيئات حقوق الإنسان لهذه الجبهة، وهو يتألف من 22 جمعية، من بينها «ترانسبرانس المغرب».

استفادت اللجنة الوطنية المكلفة بصياغة مشروع النموذج التنموي الجديد، كما تم الإعلان عنها في خطاب ملكي في سنة 2017، من تمديد لانتدابها لمدة ستة أشهر إضافية. ومنذ نهاية هذا الأجل في شهر دجنبر، لم تقدم اللجنة تقريرها إلى يومنا هذا. تم استبدال رئيس مجلس المنافسة دون



نشر تقرير اللجنة الملكية ، مما يترك ملف المحروقات في طريق مسدود ويؤثر على مصداقية  
وصلاحيات هذه الهيئة الدستورية.

## 2.1. النشاط التشريعي من أجل الحكامة

تم تقليص النشاط التشريعي والمعياري. فمشروع القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم  
دستورية القوانين، وهو قانون جديد لفائدة المتقاضين اعترف به دستور 2011، لم يجد بعد طريقه  
إلى التكريس التشريعي، وذلك منذ أن قضت المحكمة الدستورية، في مارس 2018، بعدم دستورية  
بعض مقتضيات ذلك القانون.

كان القانون المعدّل لقانون 2015 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها  
موضوع إعادة صياغة بهدف نسخ وتعويض التشريع الحالي والذي تم تعليق دخوله حيز التنفيذ  
إلى حين اعتماد التدابير التطبيقية.

في نهاية تقييمها، سجلت «ترانسبرانسي المغرب» باهتمام توسيع صلاحيات هذه الهيئة لتشمل  
التقصي الإداري والإحالة على النيابة العامة في حالة وقوف أعوانها، الذين يتمتعون بصفة  
مساعدين قضائيين، على مخالفة ذات طابع جنائي. وقد صرحت «ترانسبرانسي المغرب» في بلاغ لها  
بأنها ظلت تعتبر أن استقلال هذه السلطة وقدرتها على الإحالة مباشرة على القضاء هما شرطان  
ضروريان لإنجاح مهامها. ودعت المنظمة إلى توضيح علاقات الهيئة مع النيابة العامة وذلك على  
الخصوص من خلال ضمان حق الهيئة في تتبع ملفات الرشوة، وتمكينها من الحصول على جميع  
المعلومات اللازمة. وقد دعت المنظمة السلطات العمومية إلى السهر على ضمان مطابقة انتداب  
هذه الهيئة لمقتضيات الدستور وتجويد الإطار التشريعي طبقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة  
الفساد وللممارسات المثلى الدولية، بما في ذلك حماية الشهود والمبلغين عن المخالفات. ورغم  
المصادقة على المشروع في مارس 2021، فستظل حدود هذا النص قائمة على مستوى تضارب  
المصالح ، عدم الكشف عن هوية الشهود.... وإلى جانب النص الجديد تلوح التجربة الأخيرة  
لمجلس المنافسة التي تتجلى في عرقلة هذه الهيئة.

ويظل تجريم الإثراء غير المشروع في طور المخاض بالبرلمان، شأنه في ذلك شأن الإجراءات الرامية  
إلى تحيين القانون الجنائي. وقد وجهت «ترانسبرانسي المغرب» رسالة مفتوحة إلى البرلمانين  
بمناسبة مناقشات اللجنة، من أجل حثهم على الإبقاء على العقوبة السالبة للحرية في حالة إثراء  
غير مشروع تم إثباته إثر تتبع التصريحات بالممتلكات، على نحو يصون قرينة البراءة ويحافظ  
للمخالفة على قوة الردع والزرع المناسب.

فضلاً عن ذلك، صادق المجلس الحكومي، يوم 22 مارس 2020، على مشروع القانون 20-22  
المتعلق باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح، مع تكليف لجنة تقنية  
ولجنة فرعية وزراية مختلطة من أجل إدخال تعديلات على ذلك القانون. على الرغم من ذلك، فلا  
المقتضيات الإلزامية لقانون الحصول على المعلومات، ولا المشروع الأول، ولا المعلومات المرتبطة  
بتعديله لم يتم تبليغها إلى علم الجمهور. وعبر المجتمع المدني عن انشغالاته بشأن مشروع يُجرم  
ممارسة حرية تتلاقى مع الحق في التعليم والتكوين والحصول على المعلومات.

وفي ما يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، تم تعليق تنفيذ القانون 31-13 لسنة 2018 إلى حين تنصيب الهيئة الوطنية التي أحدثها القانون تحت رئاسة وبوسائل الهيئة المكلفة بحماية المعطيات. ومنذ تعيين أعضائها، تبقى حصيلتها شبه مُعدّمة، وهي حصيلة تؤكد انعدام الوسائل التي كان ينبغي توفيرها لها من أجل تأصيل ثقافة التراث الإعلامي العمومي. ومع ذلك، تمت المصادقة على دوريات من طرف رئيس الحكومة والقطاعات المُكلّفة بالداخلية والإصلاح الإداري وهي دوريات تدعو الإدارات والهيئات المعنية بتعيين المكلفين بهذه الخدمة وبتشجيع النشر الاستباقي. وقد تم تنظيم دورات تكوينية لفائدة المكومين، بدعم من هيئات التعاون الدولي. ولتقييم كل المجهودات التي يتعين بذلها، يكفي تتبع موقع الأمانة العامة للحكومة المكلفة منذ عدة سنوات بنشر مشاريع القوانين الموجودة في طور المصادقة عليها، والحالة التي توجد عليها مواقع الوزارات التي لا يتم الحديث عن ضرورة تحيينها إلا نادراً جداً لتقييم المجهود الذي يتعين بذله خاصة فيما يتعلق بالنشر الاستباقي المنصوص عليه في المادة 10 من القانون. وقد يكون انضمام المغرب إلى مبادرة «الحكومة المفتوحة» حافزاً على ذلك.

### 3.1. قضايا الرشوة المعروضة على القضاء

بالنظر إلى العدد الكبير من قضايا الفساد التي تتناولها الصحافة الوطنية بانتظام، نستعرض عينة تتكون من ست قضايا عرضت على انظار القضاء و تمثل القطاعات الرئيسية المتأثرة بالفساد :

#### 1.3.1. قضية مدير الوكالة الحضرية بمراكش

صدر الحكم على مدير الوكالة الحضرية، المتهم الرئيسي، بعشر سنوات سجناً نافذاً، وعلى متهمين آخرين معه بخمس سنوات. وحصلت «ترانسبرانسي المغرب» على درهم رمزي بصفقتها طرفاً مدنياً. وكان طلب الاستئناف الذي تم تقديمه موضوع تأجيلات متتالية لجلساته وآخرها تم تحديده بتاريخ 18 مارس 2021.

#### 2.3.1. قضية رئيس قسم الشؤون الاقتصادية بولاية مراكش

صدر الحكم، في 22 يناير 2020، على رئيس القسم الاقتصادي بولاية مراكش بست سنوات سجناً نافذاً واسترجاع مبلغ الرشوة البالغ 120.000 درهم، وبدرهم رمزي لفائدة جمعية «ترانسبرانسي المغرب». وكان الاستئناف الذي تقدم به المتهم موضوعاً لتأجيلات متتالية، وآخرها يعود تاريخه إلى 11 مارس 2021.

#### 3.3.1. قضية كازينو السعودي

أكدت محكمة الاستئناف بمراكش الإدانة ابتدائياً بعقوبات تتراوح بين 3 و5 سنوات سجناً على وقائع يبلغ مجموعها أزيد من 20 مليون درهم. وبهذه المناسبة دعت «ترانسبرانسي المغرب» مجلس المدينة إلى تفسير وتبرير إجماعه عن تنصيب نفسه طرفاً مدنياً في القضية، أمام الرأي العام الوطني، وساءلت الوكالة القضائية للمملكة من أجل المطالبة باسترجاع الأموال المختلّسة.

#### 4.3.1. قضية برلمانيي جهة الحوز

تمت إدانة عبد الرحيم الكامل ابتدائياً، وهو برلماني ورئيس جماعة سيدي إبراهيم، بست سنوات سجناً نافذاً وغرامة قدرها 60.000 درهم. وقد تم ضبطه في حالة تلبس عند استلامه لمبلغ 110.000 درهم فُرضت على مغربي مقيم في السويد من أجل أن يُنجز المُدان عملاً إدارياً. وكان الاستئناف موضوع عدة تأجيلات.

#### 5.3.1. قضية القاضي محكمة المحمدية

بدأت فصول القضية في صيف 2020 حين تمت مساءلة نائب الوكيل العام وهو متابعٌ في حالة اعتقال صحبة 12 شخصاً، منهم 4 شرطيين ودركي و7 وسطاء. والمتهم الرئيسي هو نائب الوكيل العام لدى المحكمة الزجرية بعين السبع بالدار البيضاء حيث سبق تنقيله بعد أن كان يزاول مهامه بمدينة المحمدية. وقد تم عرضه على الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف الذي أحاله على قاضي التحقيق، وأصدر هذا الأخير أمراً بإيداعه رهن الاعتقال بتهمة الارتشاء وتكوين عصابة إجرامية.

#### 6.3.1. قضية رئيس مجلس الجديدة

اعتُقل عبد الحكيم سجدة، رئيس الجماعة الحضرية لمدينة الجديدة وعضو بالبرلمان (عن حزب الأصالة والمعاصرة)، خلال صيف 2019. وصدر في حقه حكم بالسجن لمدة 9 سنوات نافذة وغرامة قدرها 50.000 درهم. كما تم الحكم على المقاتل ومسيّر مكتب الدراسات بالإضافة إلى مهندسة ومُحاسب بعقوبات سجن نافذة مصحوبة بغرامات.

## 2. نشاط هيئات المراقبة

بعد المصادقة على قانونها الجديد وفي انتظار تعيين أعضاء مجلسها، يقتصر نشاط الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها على إنجاز الدراسات. أما مجلس المنافسة، فتم تعزيز صلاحياته واستأنف أشغاله بإحالة تتعلق بالاتفاق التواطئي على أسعار المحروقات. وحتى قبل التواصل بشأن نتائجه كان المجلس موضوع انشقاق داخلي ووضِع تحت وصاية لجنة ملكية مخصصة لهذا الغرض. من جهته، نشر المجلس الأعلى للحسابات أربعة تقارير تخص مالية الدولة والجهات.

### 1.2. مجلس المنافسة

تُبَيَّن حملة التواصل التي واكبت هذا القرار أن رئيس هذه الهيئة قد بعث بتقريرين متناقضين وأن أعضاء هذه الهيئة استنكروا عدم قانونية التقريرين. بالرغم من أن الاتفاق التواطئي على أسعار المحروقات تشبهه التقارير الصادرة، سواء عن الوزارة المعنية أو عن البرلمان، فإن الاختلاف بين الرأيين الصادرين عن المجلس يتعلق بمبلغ العقوبة المالية. وقد تم تعيين لجنة ملكية من مستوى عال استفادت من مساهمة المسؤولين الكبار لهيئات دستورية، من أجل التحقيق في هذه القضية وتقديم تقرير للجنة الملكية. لكن لم يُعلن لحد الآن عن نطاق صلاحيات اللجنة، ولا عن مسألة مواصلة أنشطة مجلس المنافسة. لقد أصدرت اللجنة مؤخرا تقريرها الذي اقتصر بحسب بيان القصر الملكي على الخلل على مستوى المساطر. إن تعيين رئيس جديد وإقالة سلفه لأسباب تتعلق بمراجعة الإجراءات والمساطر التي سيقوم بها رئيس الحكومة ينذر بتجميد هذه المؤسسة إلى أجل غير مسمى ويقلل من جوهر مشكلة المنافسة والاستقلالية إلى مراجعة القانون المنظم لها.

لقد عبرت سابقا «ترانسبرانسي المغرب» عن رأيها بخصوص هذه القضية عبر بلاغ نشرته في حينه. وتعتبر الجمعية أن الطعن غير المبرر في قرار أول، والذي يبدو أن اتخاذه تم بشكل قانوني من لدن أعضاء المجلس، أو التشكيك الذي عبروا عنه فيما بينهم إزاء الرئيس، ولا اللجوء إلى حلول خارجة عن احترام استقلالية المؤسسات والقانون كلها أمور ليس من شأنها توطيد دولة القانون وتشبيد الديمقراطية. فالقانون 104-12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة ينص بشكل صريح على طرق الطعن أمام الغرفة الإدارية لمحكمة النقض، أو أمام محكمة الاستئناف بالرباط.

### 2.2. تقارير المجلس الأعلى للحسابات

يُقدم تقييم تدبير ثلاثة منتزهات وطنية لمحة عامة حول تدابير الدولة وعملها في المناطق المحمية، وحول الصعوبات التي تواجهها في هذا المجال. كما يُظهر تقييم التدبير المفوض لجمع النفايات المنزلية بجهة الرباط-سلا-القنيطرة التقدم المحرز والعقبات التي يواجهها هذا التدبير، بل أيضا الدروس التي يمكن استخلاصها على الصعيد الوطني من هذا النمط من التدبير. فعلى المستوى الوطني، مَكَّن التقرير بشأن تنفيذ ميزانية الدولة برسم سنة 2019، وتدقيق حسابات الأحزاب السياسية، من تسليط المزيد من الضوء على هذين المجالين اللذين سبق وأن كانا موضوعا لتقارير أخرى.

## 1.2.2. تقييم تدبير المنتزهات الوطنية

تم إعداد تقرير التقييم حول تدبير المنتزهات الوطنية ومساهمتها في حماية التنوع البيولوجي ببلادنا على أساس الوثائق المتوفرة، وإجراء مقابلات، فضلا عن القيام بزيارات ميدانية لمنتزهات إفران وتلمسمطان وتازكا. يتضمن التقرير تحليلا نقديا للقانون الخاص بالمناطق المحمية، ويتطرق لأوجه القصور في حكامته تديرها، والتي يقوم بتقييمها على أساس نظام التدبير وآلياته. ويتناول الجزء الأخير من التقرير تقييم الحفاظ على الموروث الطبيعي الذي تزخر به تلك المنتزهات.

يمكن التخفيف من حدة خلاصات التقرير، بالنظر إلى التعليقات التي أثارها لدى الإدارة المكلفة بالمناطق المحمية، والتي عبرت عنها وزارة الفلاحة. وتُدكر التعليقات بأن القانون المتعلق بالمناطق المحمية، والقانون 05-29 المتعلق بحماية أنواع النباتات والحيوانات، وأيضا تحديد 11 منتزها وطنيا و 41 منطقة محمية و 34 موقعا جديداً من مواقع رامسار، كلها تشكل جزء من استراتيجية وطنية تم إعدادها في أواخر القرن الماضي وجرى تنفيذها بشكل تدريجي، من خلال تحديد أهداف الحماية وتوجيهات التهيئة والتدبير الخاصة بكل موقع على حدة.

وبالتالي، ينبغي تقييم القانون المتعلق بالمناطق المحمية، وآليات التدبير، والوضع الراهن، وفقاً للإطار المعياري وإجراءات التدبير المستوحاة من الممارسات الجيدة الدولية في هذا المجال. وتتعلق الملاحظة بتأويل الشروط التي توطر فئات المناطق المحمية ومناطق التدبير، وأيضا التدابير المتعلقة بوضع تصاميم التهيئة والتدبير ومراجعتها، فضلا عن خطط العمل السنوية. لا يمكن للتقييم أن يفرض الأهداف المحددة على الصعيد العالمي (القائمة الحمراء)، ولا التركيز على تحيين وسائط التدبير والوسائل المخصصة لكل موقع. فتقييم حالة الحفاظ على المواقع، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمنتزهات المأهولة، يجب أن يتم بمراعاة الأهداف المحددة لكل منطقة، وليس انطلاقا من الحفاظ على الموارد الموجودة بهذه المواقع.

ولا تُقلل هذه الحيطة المنهجية من أهمية الملاحظة الأساسية التي مفادها أن غياب مراسيم تطبيقية للقانون المتعلق بالمناطق المحمية يؤدي إلى شلل في حجية وتحيين تصاميم التهيئة والتدبير. في نظر وزارة الفلاحة، يكمن سبب تأخر اعتماد المرسوم التطبيقي في معارضة بعض السلطات الحكومية التي تحرص على الاحتفاظ بكافة صلاحياتها، لا سيما منها السلطات المكلفة بالموارد البحرية. في الواقع، لا يمثل القانون المتعلق بالمناطق المحمية للمعايير والممارسات الجيدة الدولية التي تدعو إلى استقلالية المنتزهات وتديرها التشاركي واللامركزي، بل اكتفى بالإشارة إلى دور الإدارة في إحداث المناطق المحمية وتديرها، بتعاون مع الأطراف المعنية.

بالنظر للوضع القانوني الراهن، تواجه مراجعة تصاميم التهيئة والتدبير بعض الغموض في صلاحيات اتخاذ القرار بالمواقع، والذي يتفاقم بسبب عدم وجود آليات تخطيط ذات حجية فيما يتعلق بإعداد التراب والتعمير. فالتدبير اليومي يتأثر سلبا بسبب محدودية الموارد البشرية والمادية المخصصة للمواقع ذات الأهمية البيولوجية والبيئية، على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي. يخضع تدبير المنتزهات لهيمنة النظام الغابوي، من خلال آلياته القانونية ووسائله الإدارية. لكن في هذا السياق، يتخذ هذا الخلل المؤسسي شكل استعراض، بالنظر إلى تعطيل القانون المعمول به وضالة الموارد المخصصة (2% من ميزانية الاستثمار).

يتجلى تدهور الأماكن بصرياً في انتشار المباني الإسمنتية، والسكن العشوائي، وخطوط نقل الطاقة الكهربائية وغيرها من مظاهر الإضرار بجمالية المواقع. لكن التقييم لا يمكن إنجازه من خلال مثل هذه الملاحظات، بل يجب أن يأخذ في الاعتبار أهداف الحماية الخاصة بكل منتزه، والمستوطنات البشرية المتواجدة بها، وضرورة توفير الوسائل التقنية والعلمية لقياس تطور الموارد الطبيعية. إن المعلومات التي يقدمها التقرير حول تدبير المنتزهات الثلاث لا يمكن أن تعطي فكرة صحيحة بشأن حكمة ذلك التدبير من دون نهج مقارنة شاملة للسياسة الوطنية المتبعة في هذا المجال.

#### 2.2.2. تقييم التدبير المفوض لمرفق جمع النفايات المنزلية بجهة الرباط-سلا-القنيطرة

يتم تدبير مرافق جمع النفايات المنزلية وتنظيف الطرق إلى حد كبير من خلال تفويضه إلى فاعلين مهنيين، وفقاً للاستراتيجية الوطنية في هذا المجال. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، دأب المجلس الجهوي للحسابات لجهة الرباط-سلا-القنيطرة على إنجاز مهام رقابية شملت 21 عقداً للتدبير المفوض. يقدم تقرير المجلس برسم سنة 2020 تحليلاً شاملاً لهذا التدبير، ويمكن إسقاط استنتاجاته على باقي أرجاء البلاد، وأيضاً على تفويض تدبير خدمات أساسية أخرى. ومع ذلك، لم يتطرق التقرير لعمليات معالجة النفايات وتثمينها، إذ يبدو واضحاً أنها صعبة المنال.

وحسب الاستنتاج العام، فسياسة الدعم المالي المقدم للجماعات التي تختار اللجوء للتدبير المفوض لمرفقي جمع النفايات والتنظيف (318 مليون درهم) أدى إلى ارتفاع في عدد العقود المبرمة بالجهة من ستة (6) عقود قبل انطلاق البرنامج الوطني للنفايات المنزلية، إلى 26 عقداً عند متم سنة 2019. حققت هذه العقود رقم معاملات سنوي ناهز 593 مليون درهم، دون احتساب الرسوم، فيما بلغ مجموع الرواتب السنوية ما قدره 180 مليون درهم.

وإلى غاية 31 دجنبر 2019، ضمت الجهة مركزاً واحداً لطرير النفايات وتثمينها، وثلاثة مطارح مراقبة، وأحد عشر مطرحاً غير مراقب، بالإضافة للعشرات من المكبات والنقط السوداء. في الوسط الحضري، بلغت نسبة الجمع المهني للنفايات 97%، أما على مستوى الجهة برمتها، يتم إيداع 12% فقط من النفايات المنزلية في مطارح مراقبة، و45% متركز طمر النفايات وتثمينها، بينما يتم التخلص من 43% في مطارح غير مراقبة ومكبات من دون أية معالجة تُذكر.

إن أوجه القصور التي تم الوقوف عليها بخصوص تفويض تدبير هذا المرفق تؤثر على عملية التخطيط البعيد المدى بأكملها، وعلى إعداد وثائق طلبات العروض، والمستندات التعاقدية، والتتبع، والمراقبة والتدابير الجزائية. في المراحل التمهيدية، لوحظ غياب المخططات المديرية لتدبير النفايات المنزلية الخاصة بالعمالات والأقاليم، المنصوص عليها في القانون، وشبه انعدام مراعاة هذه المسألة في وثائق التعمير، مما يؤثر سلباً على التعاون بين الجماعات، وتحديد الأهداف طويلة الأمد، وملاءمة الوسائل. وفي المراحل اللاحقة، يتأثر التوازن المالي المتوخى عند إبرام العقود باللجوء إلى تعديل المقتضيات التعاقدية أثناء إنجاز الخدمة (13 عقداً من أصل 26). وغالباً ما يتم إبرامها على حساب مالية الجماعات، وفي خرق للمقتضيات الصارمة الواردة في القانون رقم 05.54.

من جهة أخرى، يكشف فحص الممارسة التعاقدية عن وجود قصور في ضبط مدى ملاءمة دفاتر التحملات لحاجيات الجماعات، فضلاً عن الاستخدام غير المناسب للاتفاقية، لا سيما فيما يتعلق

بالتمييز بين أموال الاسترداد وأموال الرجوع. فالاستثمار المخطط له قلماً يتم إنجازه. كما يُعتبر الاستعمال المزدوج للآليات والمعدات من طرف بعض شركات التدبير التي تشتغل في جماعات متجاوزة انحرافاً في التدبير ومراقبته، بل إن بعض المفوض إليهم يمتنعون عن إنشاء شركة خاصة بالتدبير، الأمر الذي يساهم في عتامة الحسابات والتسويات مع الشركة الأم. علاوة على ذلك، تم الوقوف على اختلالات في التتبع والمراقبة: ضعف قدرات لجان التتبع ومحدودية الوسائل المخصصة لها، وضعف تعبئة «صندوق المراقبة»، فضلا عن عملية إعداد التقارير التي تتميز بعدم تناسق المعلومات وانعدام الشفافية.

بالإضافة إلى تصحيح هذه الاختلالات، تحث التوصيات على اعتماد مسطرة تسمح بتقييم متكامل لعروض المنافسين، التقنية منها والمالية، بهدف التأكد من تناسقها، والعمل على إبرام بروتوكولات نهاية العقد بين الطرفين، والتأكد من التنفيذ الكامل للاستثمارات المتعلقة ببداية الخدمة وتجديدها وفقاً للأحكام التعاقدية (الخصائص التقنية، الجدول الزمني، الكمية). وفي الشق المالي، يوصي التقرير باعتماد نظام محاسبة التكاليف (التحليلي)، والآليات الضرورية لتفعيل تمويل المرفق عبر الأتاوة المؤداة من طرف كبار منتجي النفايات. كما يحث التقرير على التطوير التدريجي لمنظومة الفرز والتممين وإعادة التدوير. وتتطرق مجموعة أخرى من التوصيات لتدابير متعلقة بتقييم تنفيذ العقود، ونجاعة أداء لجان التتبع والمراقبة، وتقوية هياكل المراقبة من خلال تزويدها بالموارد البشرية واللوجستية والتكنولوجية، واستخدام «صندوق المراقبة»، وأيضاً تحسين قنوات التواصل والتشاور، ووضع نظام لإعداد التقارير يضمن الحصول على المعلومات التي تنتجها شركات التدبير المفوض.

### 3.2.2. فحص تنفيذ ميزانية الدولة برسم سنة 2019

تتعلق الملاحظة الرئيسية التي يُبديها تقرير المجلس الأعلى للحسابات بالتأخير في التنفيذ الفعال للمبادئ والأحكام الواردة في القانون التنظيمي لقانون المالية، الصادر منذ 2015. ثلاثة جوانب تسترعي الاهتمام بشكل خاص: الحسابات الخصوصية للخزينة، والدين العمومي، والمداخيل الضريبية.

من حيث القيمة، لا تزال الحسابات الخصوصية للخزينة تُرخي بثقلها على الميزانية، مسجلة انخفاضاً طفيفاً (34% مقابل 38%) من حيث المداخيل خلال أربع سنوات، وزيادة في النفقات من 23% إلى 27%. وقد انخفض عددها إلى 67 حساباً بعد أن تم استبدال أربعة منها بصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

يشير التقرير إلى تحميل نفقات الموظفين على بعض الحسابات المرصدة لأموال خصوصية، في انتهاك للمادة 28 من القانون التنظيمي لقانون المالية. كما يلاحظ أن بعض النفقات تشكل استعمالاً مزدوجاً لنفقات أخرى مدرجة في الميزانية العامة. كما أن احتساب نفقات أخرى لا يميز بين نفقات التسيير والاستثمار.

فيما يتعلق بالدين العمومي، تقترب قيمته حالياً من 1000 مليار درهم، أو نحو 100% من الناتج الداخلي الإجمالي، بما في ذلك 75% من دين الخزينة. ومن المتوقع أن يتجاوز الدين الخارجي 350 مليار درهم في سنة 2020. ويستخدم معظم هذا الدين في تمويل التسيير، بل الأسوأ من ذلك

أن الدولة تقتصر من أجل تسديد الديون، مما قد يؤدي مرة أخرى إلى تدخل المؤسسات المالية الدولية في توجهات المغرب وخياراته الاقتصادية والاستراتيجية.

من جهتها، بلغت المداخيل الجبائية 211.9 مليار درهم، أو ما يعادل 84% من مداخيل الدولة العادية، مُسجّلة بذلك انخفاضاً بنسبة 5% مقارنة بسنة 2018. ولا تغطي هذه المداخيل سوى 60% فقط من نفقات الميزانية العامة للدولة. وقد أشار قضاة المجلس إلى «تباطؤ منحى تطور» هذه المداخيل المتأتية من الضرائب غير المباشرة، منذ سنة 2017 على الأقل. وقد أدت بعض العناصر إلى سدّ الثغرات، لكن من دون تصحيح أسبابها الهيكلية، ويتعلق الأمر بمساهمة التضامن الاجتماعي التي تخضع لها الأرباح، علاوة على المداخيل الإضافية المتأتية من إجراءات المراقبة الجبائية. وعلى سبيل المثال، يمثل عدد الأشخاص الاعتباريين الذين قاموا بإيداع تصاريحهم برسم السنة المالية 2019 أقل من 49% من الخاضعين للضريبة، ومن بين هذه التصاريح 32% فقط تُقرُّ بأرباح. ويُسجل عُشرهم (20.082 تصريحاً) نتيجة ضريبية تفوق 300000 درهم. فيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، يشير التقرير إلى أن من بين الخاضعين للضريبة البالغ عددهم 833.181، لا يقوم سوى 281.793 من بينهم بإيداع تصاريحهم، بما في ذلك 42% مدينون. ويتضمن 6598 تصريحا مبالغ تتجاوز 100.000 درهم، أي بالكاد 2.34% من التصاريح المودعة.

وتجدر الإشارة إلى أن 90% من مداخيل الضريبة على الشركات يدفعها 3% فقط من دافعي الضرائب، وأن 90% من مداخيل الضريبة على القيمة المضافة يتأتى من 7.4% من دافعي الضرائب. وتجد مداخيل الضريبة الداخلية على الاستهلاك مصدرها في استهلاك منتجات الطاقة، بنسبة 55.5%. وتمثل هذه الضريبة لوحدها 18.2% من مداخيل الضرائب غير المباشرة، و 7.8% من إجمالي المداخيل الضريبية.

كما يكتسي تركيز المداخيل الضريبية بُعداً ترابياً، مما يُضعف مسار توطيد الهوية. فجهتا الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة توفران لوحدهما 60.6% و 21.1% على التوالي من مداخيل الضرائب.

يوصي المجلس بتوخي الحذر فيما يتعلق بالمديونية، وبتوسيع الوعاء الضريبي، وتطوير المداخيل غير الضريبية، لا سيما تحويلات المؤسسات والمقاولات العمومية وأتاوات استغلال الملك العمومي، بالإضافة إلى تقديم نفقات الموظفين على نحو شامل وصحيح.

كما عبر التقرير عن عدة توصيات تتوخى تعزيز الشفافية نذكر منها:

- رفض الاعتمادات المخصصة لخط «التحويلات الأخرى» من رسوم الاستثمار المشتركة لاحترام تخصص الاعتمادات وتحسين الشفافية؛
- تحسين مستوى تنفيذ نفقات الاستثمار لتحكم في الاعتمادات المنقولة في حدود سقف 30 في المائة؛
- توفير المعلومات عن مستوى تنفيذ البرامج والمشاريع والاجراءات التي استفادت من تحويلات الميزانية العامة لفائدة المؤسسات والشركات العمومية والحسابات الخاصة للخزينة.



فيما يخص الحسابات الخاصة للخزينة:

- الشروع في دراسة لتخصيص الإيرادات «لحسابات التخصيص الخاصة» بهدف مراجعة حصص الضرائب المخصصة لها من أجل تخصيص الموارد اللازمة فقط لتغطية نفقاتها؛
- مراجعة التقديم الحالي لبرامج توظيف «حسابات التخصيص الخاصة» بالتمييز بين نفقات التشغيل ونفقات الاستثمار لمعرفة جهود استثمار الدولة عبر مختلف مصادر التمويل؛
- مواصلة مجهود ترشيد عدد «حسابات التخصيص الخاصة» للقضاء التدريجي على النفقات التي يمكن تمويلها من الميزانية العامة، لاسيما نفقات الموظفين، مع مراعاة أحكام القانون التنظيمي للمالية.

#### 4.2.2. تدقيق حسابات الأحزاب السياسية

سجل المجلس أنه من أصل أربعة وثلاثين (34) حزبا، أودع هذه السنة إثنان وثلاثون حزبا حساباتهم السنوية لدى المجلس الأعلى للحسابات، وتخلف عن القيام بذلك كل من الحزب المغربي الحر وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. كما لوحظ أن أربعة وعشرين (24) حزبا أودعت حساباتها داخل الأجل القانوني.

ومن أصل غلاف مالي بلغ 80 مليون درهم كمساهمة للدولة في تغطية مصاريف تدبير الأحزاب السياسية برسم سنة 2019، صرفت الأحزاب فعليا في هذا الإطار ما مجموعه 58.83 مليون درهم، مقابل 66.10 مليون درهم سنة 2018 و 73.73 مليون درهم سنة 2017.

بلغت موارد الأحزاب 127.39 مليون درهم، مقابل 120.84 مليون درهم سنة 2018 و 128.04 مليون درهم في 2017. وفي المقابل، بلغت النفقات هذه السنة ما مجموعه 145.73 مليون درهم، مقابل 116.87 مليون سنة 2018 و 138.43 مليون في 2017.

سجل المجلس تحسنا في الأداء المالي والمحاسباتي لعدد من الأحزاب، وأوصى السلطات الحكومية بمواصلة المجهودات المبذولة من أجل إرجاع الأحزاب السياسية إلى الخزينة المبالغ غير المستحقة أو غير المستعملة، والعمل على إعداد لائحة الوثائق الثبوتية بالنسبة لكل صنف من نفقات الأحزاب، وتنظيم دورات تكوينية بغرض تيسير استعمال المخطط المحاسبي الموحد.

### 3. مؤشرات الشفافية والحكامة

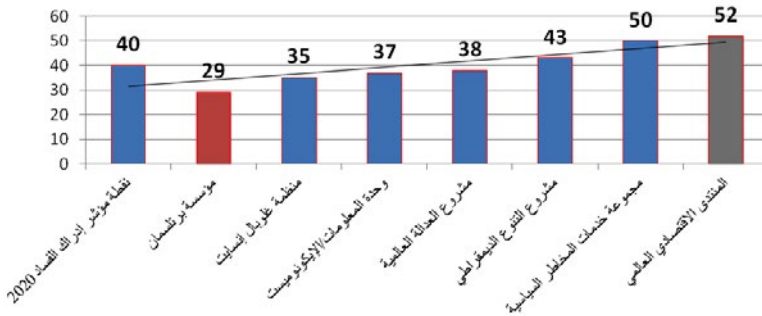
#### 1.3. مؤشر إدراك الفساد سنة 2020

كما جرت العادة في السنوات الماضية، يستند مؤشر إدراك الفساد برسم سنة 2020 إلى مختلف البحوث والدراسات الاستقصائية التي أجرتها وكالات دولية بهدف تحديد النقاط التي حصلت عليها البلدان، وكذا ترتيبها، على مقياس الفساد والافتقار للشفافية. تُركّز هذه الدراسات والبحوث على وضعية الفساد في القطاع العام، ويتم إنجازها كل سنة حول مؤشر إدراك الفساد. خلال سنة 2020، اعتمد هذا المؤشر على 13 دراسة استقصائية وتقييم أجراها خبراء بهدف قياس الفساد في 180 بلداً، من خلال منح كل بلد نقطة تتراوح ما بين 0 (تفشي الفساد) و 100 (فساد شبه منعدم). في ما يتعلق بالمغرب، تم إجراء 7 دراسات استقصائية في سنة 2020. ونظرا للتغيير الذي طرأ على منهجية البحث في سنة 2012، من الممكن مقارنة التغييرات التي حدثت مع مرور الزمن بالنسبة لكل بلد على حدة.

في سنة 2020، سجلت غالبية الدول الديمقراطية نتائج متقدمة. وعلى غرار ما حدث في السنوات السابقة، نجد دولاً ديمقراطية في قمة الترتيب، مثل الدنمارك ونيوزيلندا برصيد 88 نقطة من أصل 100. كما تصدر الدول الديمقراطية المراكز الأولى في مجال الشفافية: النرويج في المرتبة 7، وألمانيا 9، وفرنسا 23، في حين يحتل المغرب المرتبة 86 في التصنيف، والسودان 174، وسوريا 178، والصومال وجنوب السودان 179. أما أدنى النقاط، فقد كانت من نصيب بعض البلدان، مثل سوريا (14) وجنوب السودان والصومال (12).

في حالة المغرب، وكما في السنوات السابقة، شهد تقييم وكالات التصنيف تباينا ملحوظا: من 100/29 (مؤسسة برتلسمان) إلى 100/52 (المنتدى الاقتصادي العالمي). وتمثل النقطة التي حصل عليها المغرب (40) نتيجة لمعدل الوكالات السبع.

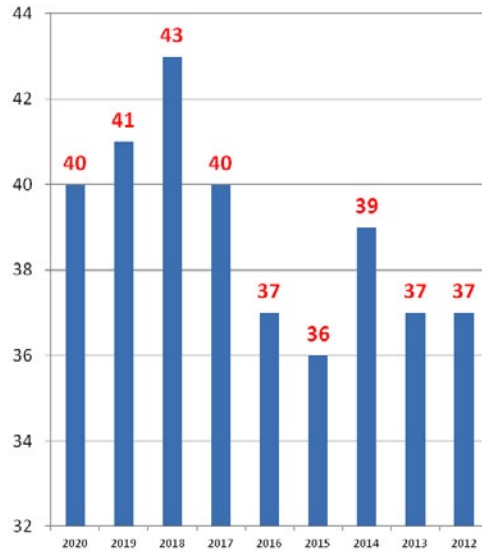
النقاط التي منحتها الوكالات السبع للمغرب في سنة 2020



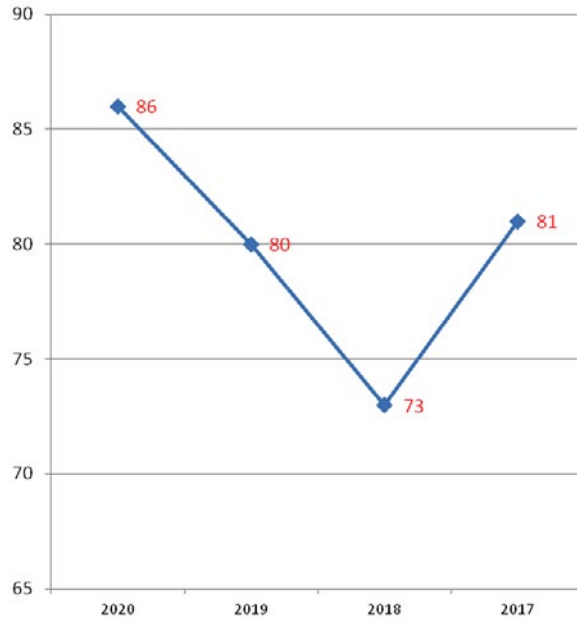
عند فحص النقاط التي حصل عليها المغرب منذ التغييرات المنهجية التي طرأت في 2012، يتبين أن متوسط النقاط يبلغ 38.9. كما أن الحد الأقصى البالغ 43 نقطة تم تسجيله في 2018، بينما تم تسجيل الحد الأدنى (36 نقطة) في سنة 2015. وبصرف النظر عن هاتين النتيجتين، تتأرجح نقاط المغرب بين 37 و 40 من أصل 100.

وينعكس هذا الوضع على تصنيف المغرب الذي يتأرجح بين المرتبتين 73 و 90 خلال هذه الفترة.

النقاط التي حصل عليها المغرب منذ 2012



منحى الترتيب خلال السنوات الأربع الماضية

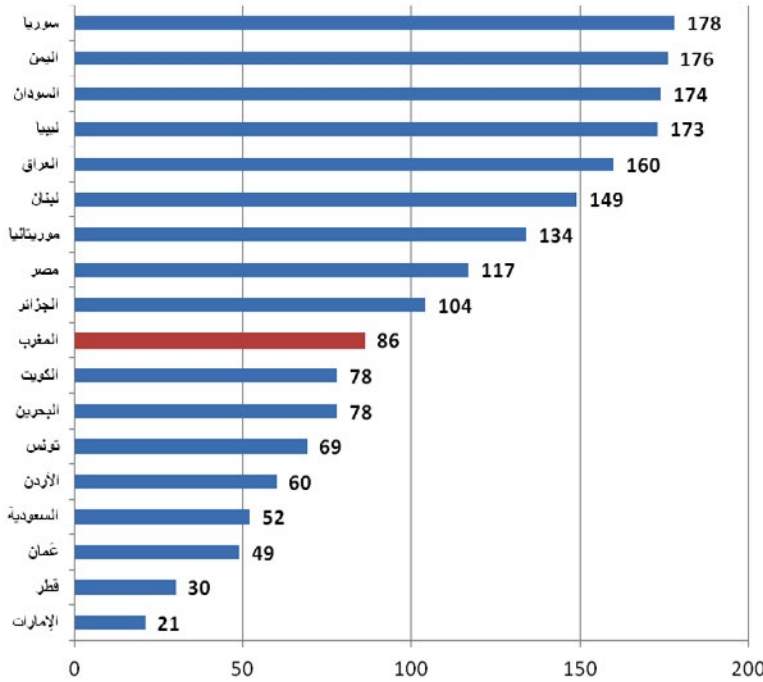


على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حصل المغرب في سنة 2019 على 41 نقطة (المركز 80 في الترتيب)، واحتلت الإمارات العربية المتحدة مركز الصدارة، برصيد 71 نقطة وترتيب المركز 21 عالميا. كما كانت سوريا البلد الأدنى مرتبة (178)، بعد حصولها على 13 نقطة من أصل 100. وقد شهد أداء المغرب مستوى أقل من تونس (43) والأردن (48)، بل وحتى السعودية (أمر مثير للاستغراب).

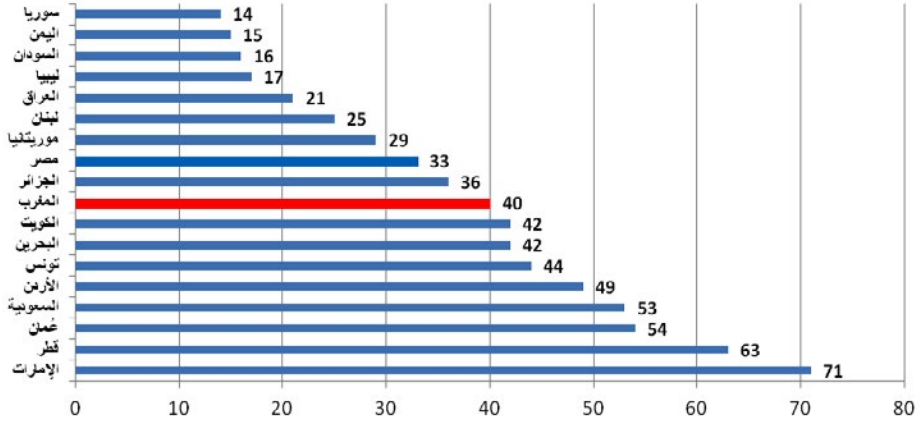
في سنة 2020، تراوحت نتائج بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين 71 نقطة التي أحرزتها الإمارات العربية المتحدة و 14 نقطة في حالة سوريا، كما فَقَدَ المغرب نقطة واحدة بعد أن حصل على معدل 40 نقطة.

أول دولة عربية في الترتيب على المستوى العالمي هي الإمارات (21)، متبوعة بقطر (30). ويلاحظ أن الأردن (المرتبة 60) وتونس (المرتبة 69) حققتا ترتيبا أفضل من المغرب (86). وقد حلت الجزائر ومصر في المرتبتين 104 و 117 على التوالي. وفي ذيل التصنيف، يوجد العراق في المرتبة 160، وسوريا في المرتبة 178. كما أبانت تونس عن أداء أفضل من المغرب الذي حصل بدوره على مرتبة أفضل بقليل من الجزائر.

ترتيب البلدان العربية في مؤشر إدراك الفساد خلال سنة 2020



### مؤشر إدراك الفساد: حصيلة البلدان العربية برسم 2020



بالنسبة لعدد كبير من البلدان، يتسم الانحراف المعياري للنقط بكونه ضئيل نسبياً: الدمارك (1.78)، نيوزيلندا (1.48)، فنلندا (1.75)، وسنغافورة (1.2). المغرب والسنغال لديهما انحرافات معيارية محدودة نسبياً: 2.22 و 1.6 على التوالي. غير أن هذا الأمر لا ينطبق على العديد من بلدان المنطقة، إذ سجلت سلطنة عُمان انحرافاً معيارياً قدره 7.47، والمملكة العربية السعودية 5.36، والبحرين 5.91، بل وحتى الإمارات العربية المتحدة سجلت انحرافاً بلغ 3.23، مما يحدّ من دقّة وموثوقية تقدير معدل النقاط بالنسبة لهذه البلدان.

يُبين تتبع حالة مؤشر إدراك الفساد على مدى فترة طويلة نسبياً من الزمن بأن المغرب لا يزال مستمرا في احتلال منطقة فساد مزمن، وهو ما تؤكده نتائج بحوث استقصائية أخرى (مثل مقياس الفساد العالمي).

### 2.3. مؤشر الديمقراطية

نجد من جديد تصنيفا للمغرب في مراتب مماثلة لا يُحسد عليها، وغالباً ما يسجل انتكاسات. وهذا ما ينطبق بشكل خاص على مؤشري الديمقراطية والسعادة. في سنة 2019، احتل المغرب المرتبة 100 من أصل 165 دولة. وقد تدهورت مرتبته مقارنة بسنة 2018، إذ حصل على نتيجة 5.41 من 10 والتي تراجعت إلى 4.99 في 2019 و 5.04 في 2020. وبهذه النقطة، تم تصنيفه في فئة «الأنظمة الهجينة»، أي مباشرة قبل فئة «الأنظمة الاستبدادية».

## ترتيب المغرب لسنتي 2019 و 2020 مقارنة ببعض البلدان:

| المرتبة | البلد         | النتيجة العامة | النظام | عمل الحكومة | المشاركة السياسية | الثقافة السياسية | الحريات المدنية |
|---------|---------------|----------------|--------|-------------|-------------------|------------------|-----------------|
| 1       | النرويج       | 9,87           | 10     | 9,64        | 10                | 10               | 9,71            |
| 2       | إيسلندا       | 9,58           | 10     | 9,29        | 8,89              | 10               | 9,71            |
| 3       | السويد        | 9,39           | 9,58   | 9,64        | 8,33              | 10               | 9,41            |
| 100     | المغرب (2019) | 4,99           | 5,25   | 4,64        | 5                 | 5,63             | 4,41            |
| 96      | المغرب (2020) | 5,04           | 5,25   | 4,64        | 5,56              | 5,63             | 4,12            |

طوال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017، لم يتجاوز المغرب نتيجة 5 على 10، مما يضعه في فئة الأنظمة الهجينة. في 2018، حقق نتيجة بلغت 5.41 ثم تراجع إلى 5.04 نقطة في 2020. وبشكل عام، موقع تونس أفضل من المغرب، إذ حصلت على 6.59 في 2020، مما يضعها في فئة «الديمقراطيات المعيبة».

المقياس: الأنظمة الاستبدادية = 4-0 نقاط؛ الأنظمة الهجينة = 4.1 إلى 6؛ الديمقراطيات المعيبة = 6.1 إلى 8؛ الديمقراطيات الكاملة = 8.1 إلى 10.

| ترتيب 2020 | البلد  | الفئة            | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|------------|--------|------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| 96         | المغرب | نظام هجين        | 4.07 | 4.07 | 4.00 | 4.66 | 4.77 | 4.87 | 5.41 | 4.99 | 5.04 |
| 54         | تونس   | ديموقراطية معيبة | 5.67 | 5.76 | 6.31 | 6.72 | 6.40 | 6.32 | 6.41 | 6.72 | 6.59 |

فيما يتعلق بمؤشر السعادة، احتل المغرب المرتبة 89 من بين 156 دولة سنة 2019. وقد تراجع بأربعة مراتب، مقارنة بسنة 2018 (المرتبة 85)، فيما احتلت الجزائر المرتبة 88. وتحتل فنلندا المرتبة الأولى، وتليها الدنمارك والنرويج، في حين تحتل الولايات المتحدة وفرنسا المركزين 19 و 24 على التوالي.

### 3.3. المنتدى الاقتصادي العالمي: مؤشر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (2019)

حصل المغرب على نتيجة 7/4 وعلى رتبة 75 من أصل 141 بلدا. ومن أصل 16 من الأسباب التي تفسر هذه النتيجة غير الباهرة، يتم ترتيب الرشوة في المرتبة الأولى قبل البيروقراطية والحصول على التمويل والضرائب والتعليم.

### 4.3. مؤشر سيادة القانون

يسعى هذا المؤشر إلى قياس درجة بناء دولة القانون. في تقرير 2019 تم ترتيب المغرب في المرتبة 67 من أصل 113 بلدا. وتتعلق النقطة الأضعف بالرشوة والعدالة الجنائية.

### 5.3. المؤشر العالمي لحرية الصحافة

يُبيّن الترتيب العالمي لمنظمة «مراسلون بلا حدود» غير الحكومية أن المغرب ظل راکدا في المرتبة 135 من أصل 180 بلدا في ما يخص المؤشر العالمي لحرية الصحافة في سنة 2019، وذلك بعد تراجع برتبتين سنة 2018. وتجد هذه الوضعية تفسيرها في متابعة واعتقال الصحفيين والمدونين ضدا على الحق في حرية الرأي والتعبير.

وتبيّن هذه المؤشرات وجود رشوة منهجية ومنتشرة تقنات على عدم احترام سيادة القانون وخنق حرية التعبير.

## 4. السياق الدولي

### 1.4. فورة موجة الاحتجاجات الجماهيرية في مواجهة الحروب وتراجع الديمقراطية

خلال سنة 2020 تستمر الشعوب، خاصة في سوريا واليمن وليبيا والعراق ومنطقة الساحل، في المعاناة من دمار الحروب التي توقدها قوات إقليمية أو خارجية، وهو ما يؤدي إلى تفاقم الفقر والتأثيرات على التغيرات المناخية التي تترب عنها هجرات كبيرة. ويواصل النظام الديمقراطي تفتته في الديمقراطيات الكبرى. ففي الولايات المتحدة الأمريكية التي كادت الانتخابات الرئاسية لشهر نوفمبر ان تفضي إلى مواجهة مسلحة بين قوات النظام ومساندي دونالد ترامب الذين هاجموا مبنى الكابيتول بواشنطن. وفي البرازيل تؤدي حرائق الغابات واقتلاع الأشجار إلى إفقار السكان الأصليين والتراث الطبيعي العالمي وذلك لفائدة اللوبيات العقارية والفلاحية. ومنذ سنة 2014، فإن الهند، وهي أكبر ديموقراطية دهرية ومتعددة الثقافات، تنحرف في اتجاه فرض نزعة قومية هندوسية وليبرالية متطرّفة، مُعرّضة بذلك الفلاحين لاحتكارات الأقلية، والأقليات للاضطهاد.

أصبح تراجع الحريات الفردية والجماعية واضحاً في عدة بلدان، ويتعلق الأمر خاصة بحرية التعبير والرأي. فقد تعرض ناشطون وصحفيون للقمع في العديد من البلدان، وقُتل عدة صحفيين بسبب التحقيقات التي أنجزوها حول قضايا الفساد، أو أثناء تغطيتهم لفظائع الحروب.

على المستوى الاقتصادي، تشير أصابع الاتهام إلى دور الأنظمة الضريبية في مجال إعادة توزيع المداخيل، في ظل استمرار التفاوتات وضخامة الهشاشة المتفاقمة نتيجة جائحة كوفيد-19. والسؤال المشروع الذي يطرح نفسه هو معرفة إلى أي مدى تُساهم هذه الأنظمة في محاربة التفاوتات؟

تُشكل السياسات العمومية الوجه الآخر لتأثير الأنظمة الضريبية على التفاوتات، وذلك بسبب تأثير تلك السياسات العمومية على حقوق الفئات والشرائح الأكثر عُرضة للهشاشة. ويؤدي هذا الواقع إلى كون الأنظمة الضريبية تساهم بشكل مضاعف في الإشكاليات الاجتماعية كما يُبين ذلك مؤشر العدالة الضريبية لمنظمة أوكسفام. وتتفاقم هذه الوضعية نتيجة جائحة الكوفيد 19 التي أدت بشكل صاروخي إلى إثراء الشركات العملاقة لتكنولوجيا المعلومات مثل غوغل وأمازون وفيسبوك وأبل (المعروفة باسم GAF)، إلى جانب الأنشطة الاقتصادية المشابهة، مما أسفر عن تسريح فئات واسعة من العمال.

### 2.4. الجمع العام لمنظمة الشفافية الدولية

انعقد الجمع العام السنوي لمنظمة الشفافية الدولية بكيفية افتراضية بين 5 و8 نوفمبر 2020، وتجلت أبرز قراراتها في المصادقة على الاستراتيجية الجديدة 2021-2030 وتجديد عضوية 5 أعضاء بمجلس الإدارة وأيضاً اعتماد ثلاثة مقررات.

تتضمن الاستراتيجية الجديدة من أجل «سُلطة تُحاسبُ بشأن الممتلكات العمومية» التي تمت المصادقة عليها ثلاثة ركائز هي:



- تقوية السلطات المضادة للمؤسسات لمواجهة تمركزات السلطة؛
  - تسريع تطبيق المعايير المضادة للرشوة لفائدة المحاسبة؛ و
  - تنشيط المراقبة الاجتماعية من أجل حماية الممتلكات المشتركة.
- وقد حددت الحركة لنفسها تحقيق سبعة أهداف في أفق سنة 2030 وهي:
- حماية الموارد العمومية؛
  - إيقاف تدفقات المال القذر؛
  - ضمان النزاهة في مجال السياسة؛
  - الحث على النزاهة في مجال الأعمال؛
  - ضمان تطبيق القوانين والعدالة؛
  - توسيع الفضاء المدني من أجل المساءلة؛
  - تقوية سلطة المسؤولين المحليين في مواجهة الرشوة.

يتعين على هذه الأهداف توجيه الأعمال من أجل بلوغ الـ 15 هدفاً الكبرى على صعيد الحركة. تنقسم الاستراتيجية على مدى 10 سنوات إلى ثلاثة مراحل. ومُكِّن الأولى 2021-2022 من إدماج واختبار المقاربات الجديدة، خاصة في سياق جائحة الكوفيد. أما المرحلتين الأخرين 2023-2026 ثم 2027-2030 فتتعلقا بتعيين الاستراتيجية.

تخصُّ المقررات الرئيسية المعتمدة ما يلي:

- تعديل القانون الأساسي من خلال مراجعة القانون الداخلي للمجلس وتعيين المدير التنفيذي؛
- إعطاء الأولوية لتطبيق المرحلة الأولى من استراتيجية الشفافية والمحاسبة في تدبير اللقاح والأدوية وحماية حقوق الإنسان؛
- العمل مع الشباب من أجل إعداد قادة الغد حتى يكونوا مسلحين بشكل أفضل لمحاربة الرشوة.

## 5. مشاريع الجمعية وأنشطتها

كما تم التنصيص على ذلك في خارطة الطريق برسم 2018، واصلت الجمعية تنفيذ المشاريع التي كانت قد شرعت في إنجازها قبل الجمع العام لسنة 2019 وخلال 2020، مع الحفاظ على هدف إدراجها في إطار الاستراتيجية. وتحقيقا لهذه الغاية، ركزت المشاريع الثمانية المنجزة أو الموجودة قيد الإنجاز على المحاور ذات الأولوية في الاستراتيجية. وتمحورت أنشطتها على التكوين من أجل النهوض بتنفيذ قانون الحصول على المعلومات، والتكوين من أجل تملك الأدوات والآليات الكفيلة بتحقيق شفافية الميزانية، وتعبئة الشباب من أجل المساءلة والشفافية والعدالة الضريبية، وتعبئة المواطنين ضد الفساد، وتنفيذ التزامات المغرب في إطار مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة. وتتوزع مساهمة الميزانيات في المجالات ذات الأولوية ضمن الاستراتيجية كما يلي: التواصل والتحسيس (39%)، توطيد/إعادة هيكلة المشاريع وتقوية المنظمة (25%)، الوقاية (17%)، التكوين والتربية (16%)، الحكامة (3%).

وبشكل موجز، تتجلى المشاريع في ما يلي:

### 1.5. تتبع تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

تؤكد مجريات سنة 2020 عدم اهتمام السلطات العمومية بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. فلم يتم عقد أي اجتماع للجنة الوطنية لمكافحة الفساد خلال هذه السنة. ومنذ اعتماد مرسوم لإحداث هذه اللجنة في نونبر 2017، وهي مكلفة بالإشراف على تنفيذ الاستراتيجية، لم تجتمع سوى مرتين: المرة الأولى في سنة 2018 والثانية في 2019، علما بأن المرسوم يحدد ما لا يقل عن اجتماعين في السنة.

وجدير بالذكر أن الجمعية بعثت في 2019 رسالتين إلى رئيس الحكومة، والذي يترأس اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، بغرض تذكيره بالتزامات الحكومة تجاه هذا المشروع ولفت انتباهه إلى الحصيلة الهزيلة التي شهدتها المشروع. في هاتين الرسالتين، اعتبرت الجمعية بأن هذه الحصيلة تعكس غياب الإرادة السياسية لدى السلطات العمومية في كفافها المزعوم ضد الفساد، وارتكانها لخطاب لم تعد له أية مصداقية. وللتذكير، فالتقرير الأول الذي قدمته أمانة اللجنة خلال الاجتماع الأول للجنة الوطنية لمكافحة الفساد في أبريل 2018، أشار إلى الأسباب التالية التي تفسر التقدم الطفيف للاستراتيجية:

- ضعف انخراط الوزراء في هذا الورش؛
- الصعوبات في تعبئة الأموال؛
- المقاربة الإدارية الصّرفة في التنفيذ، من قبيل إصدار الدوريات؛
- التأخير في إطلاق مشاريع الإستراتيجية؛
- الصعوبات في قيادة المشاريع، والاستراتيجية برمتها.

وللتذكير، سبق للجمعية أن شاركت في عملية إعداد الاستراتيجية خلال الفترة الممتدة من يناير 2013 إلى دجنبر 2015. تم اعتمادها في اجتماع ترأسه رئيس الحكومة. تضمنت الإستراتيجية 239

مشروعاً تنقسم إلى 10 برامج، وكان من المقرر تنفيذها على مدى عشر سنوات (2015-2025)، مع تعبئة ميزانية قدرها 1.80 مليار درهم. واعتبرت شفافية المغرب، في البلاغ الذي أصدرته بهذه المناسبة، أن هذه المصادقة هي بمثابة خطوة للسير في الاتجاه الصحيح. كما اعتبرت، على الرغم من تسجيلها لثغرات في الصيغة المعتمدة، أنه سيتم تقييم الإرادة الحقيقية للدولة على ضوء أعمال تلك الاستراتيجية.

## 2.5. مشروع «التعبئة من أجل مناهضة الرشوة - مركز الدعم القانوني ضد الرشوة»

### أنشطة الدعم القانوني والتحسيس وتديير الشكايات:

خلال هذه الفترة، تلقى مركز الدعم القانوني بالناضور 24 شكاية موزعة على سبعة قطاعات: العقار، التوظيف، كوفيد-19 (الاستفادة من الخدمات الصحية)، السلطة المحلية، العدل، والدرك. فيما يتعلق بجميع هذه الشكايات، قام 4 فقط من ضحايا الفساد في قطاع العقار و 2 من ضحايا الفساد في قطاع التشغيل بمتابعة شكاياتهم وتزويد المركز بكافة الوثائق اللازمة. ويتردد باقي المشتكين في التصريح بالمتهمين في قضاياهم، مما يُعيق المركز في مواكبة الضحايا وتوجيههم وتتبع ملفاتهم.

تم إطلاق حملة إعلامية تتعلق بالشفافية في تديير العقار، نظراً للعدد الكبير من القضايا الذي يشهدها هذا القطاع، وتمت الحملة باللغتين العربية والتاريفيت بهدف الترويج لأنشطة المركز وتشجيع الضحايا والمبلغين على إسماع أصواتهم.

### أنشطة تكوينية لفائدة المجتمع المدني:

استفادت مجموعة تتألف من 15 فاعل جمعي من دورة تدريبية على مدى ستة أيام حول أدوات مكافحة الفساد. وتطرت الدورة لموضوعات «الحق في الحصول على المعلومات» و«شفافية الميزانية» و «الإطار القانوني المتعلق بالجماعات الترابية» (القانون التنظيمي 113-14)، ودورة تدريبية حول «الشفافية في الصفقات العمومية».

### أنشطة تحسيسية لفائدة الموظفين:

تنظيم دورات تدريبية بالفيديو عن بُعد حول «الحق في الحصول على المعلومات» لفائدة موظفي مندوبيتي الصحة والتعليم، وإدارة الضرائب، وجماعات بأقاليم الحسيمة والناظور وبركان ووجدة.

## 3.5. مشروع «العدالة الجبائية ومراقبة الميزانية ومشاركة المواطنين»

يتعلق الأمر بمشروع مُؤَّله منظمة أوكسفام ويمتد على فترتين: الفترة الأولى من فاتح يناير 2016 إلى 31 دجنبر 2018، والفترة الثانية من فاتح يناير 2019 إلى 31 دجنبر 2020. ويندرج المشروع في إطار برنامج «العدالة الجبائية ومراقبة الميزانية ومشاركة المواطنين» الذي أطلقته المؤسسة المانحة بتعاون مع خمس منظمات غير حكومية شريكة بالمغرب، بما في ذلك «ترانسبرانسي-المغرب». يهدف المشروع إلى تعزيز المساءلة في مجال المالية العامة، والشفافية في تديير الضرائب، والحصول على المعلومات المالية وتلك المتعلقة بالميزانية، وتحسين المساواة في تحصيل المداحيل العمومية وتوزيعها، لا سيما منها المداحيل الضريبية. وفي إطار هذا المشروع، تضطلع «ترانسبرانسي-المغرب»

بإنجاز بحوث، وبأنشطة التواصل، والتوعية والترافع.

## تذكير بأهداف المشروع:

في إطار برنامج «العدالة الجبائية ومراقبة الميزانية ومشاركة المواطنين»، يهدف المشروع الذي اقترحه «ترانسبرانسي-المغرب» إلى حث المؤسسات المعنية بعملية الميزانية على ما يلي:

- بلورة سياسات مالية وميزانية تستجيب لأولويات المواطنين، من خلال إشراكهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في عملية صياغة قوانين المالية، ومبادئ الشفافية والحصول على المعلومات، بما يتماشى مع مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- الوقاية من الفساد في تدبير الضرائب والتهرب الضريبي.

كما يهدف المشروع إلى تزويد المجتمع المدني بالأدوات اللازمة في المجالين المالي والجبائي، من خلال تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والمواطنين في هذا الموضوع التقني، الذي يكتسي طابعاً سياسياً بامتياز.

### أ) الأنشطة التي تم إنجازها خلال فترة 2020

في 9 يوليو 2020، نظمت «ترانسبرانسي-المغرب» لقاء مع وزارة الاقتصاد والمالية حول قضايا الشفافية والمساءلة في النظام الضريبي. وكان الهدف من هذا الاجتماع هو الشروع في تبادل الآراء مع المسؤولين في هذه الوزارة، وتقديم مقترحات/توصيات بشأن الإصلاح في عدد معين من المجالات ذات الأولوية، والتي تستهدفها الجمعية. وبالفعل، قررت الإدارة العامة للضرائب تنظيم «اجتماع مراقبة» داخلي مرة كل شهر، يظلم مهمة تتبع وتقييم المخاطر المرتبطة بتدبير النظام الضريبي.

لاقت هذه الممارسة الكثير من التقدير لدى موظفي الإدارة العامة للضرائب ومراقبيها الذين أصبحوا يكافحون من أجل أن يحظى هذا الاجتماع بدعامة قوية ويتم تعميمه من أجل تحقيق المزيد من الشفافية في عملية اتخاذ القرار داخل إدارة الضرائب. من حيث الممارسة، أحدثت الإدارة العامة للضرائب حيزاً جديداً على الصفحة الرئيسية لبوابتها على الأنترنت، تحت عنوان «لا للرشوة» ([www.tax.gov.ma](http://www.tax.gov.ma))، وهو مخصص لتلقي الشكايات والتبليغات حول حالات الفساد.

من بين الإجراءات التي أطلقها قانون المالية لسنة 2020، نذكر المحور المتعلق بإرساء مبدأ الشفافية الجبائية في مجال المراقبة الضريبية. وبالفعل، كرس قانون المالية لسنة 2020 إجراءً لإحداث إطار قانوني للنقاش التواجمي بين إدارة الضرائب ودافعي الضرائب الخاضعين للمراقبة الجبائية.

في 9 أكتوبر 2020، نظمت «ترانسبرانسي-المغرب» مائدة مستديرة تحت عنوان «قراءة نقدية لقانون المالية التعديلي، أية آفاق لقانون المالية المقبل برسم 2021؟»، لفائدة المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنقابات، بهدف المناقشة واستنتاج أفكار نقدية حول قانون المالية التعديلي لسنة 2020، وتقديم توصيات بشأن مشروع قانون المالية لسنة 2021.

ويتمثل الهدف أيضاً من هذا اللقاء في جعله بمثابة أسس لترافع الجمعيات التي تتقاسم نفس الأهداف مع «ترانسبرانسي-المغرب»، في مجال النهوض بالشفافية وتعزيز نزاهة مختلف الأطراف المعنية بتدبير الضرائب. وتهدف هذه المشاركة المدنية إلى تمهيد الطريق لإصلاح النظام الضريبي،

الذي سيكون بالتأكيد من ثمار التعاون البناء الحقيقي، لا سيما بين المجتمع المدني والجهات الفاعلة في الدولة.

في 27 أكتوبر 2020، نظمت «ترانسبرانسي-المغرب» لقاء مع برلمانيي الغرفتين من أجل الوقوف على الوضع الراهن في المجال الجبائي، الذي تشهده الظرفية الاقتصادية، والمشاكل الهيكلية التي يعاني منها المغرب، والتي زادت حِدتها بفعل الجائحة. وبالتالي، قدمت «ترانسبرانسي-المغرب» قراءة نقدية شاملة لمشروع قانون المالية لسنة 2021، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات حول الإصلاحات الهيكلية، لا سيما في المجال الجبائي، مع التأكيد على أهمية القانون-الإطار المتعلق بالضرائب، وهو مشروع طاله النسيان. وهكذا، جاء مشروع قانون المالية لسنة 2021 بمجموعة من التدابير الجبائية، التي يلبي بعضها انتظارات المجتمع المدني، بما في ذلك «ترانسبرانسي-المغرب». ومن الأمثلة: إحداث مساهمة اجتماعية للتضامن على أساس الأرباح والمداخيل، فرض مساهمة مهنية موحدة تضع حداً للنظام الجزائي في الضريبة على الدخل، وعدم خصم الفواتير الوهمية، والأهم من ذلك تقوية تجريم التهرب الضريبي، وكذلك التبادل التلقائي للمعلومات على المستوى الدولي.

يهدف نشاط آخر لا يزال قيد التنفيذ إلى تحسيس الأطراف المعنية بالمشروع، من أجل إحداث تأثير في الرأي العام والتأثير على صُناع القرار (الحكومة، المنتخِبون، البرلمان، ...)، من خلال مقاطع فيديو تبث برسائل حول الشفافية الجبائية وتتبع الميزانية.

### ب) تنفيذ القانون التنظيمي للمالية

تم اعتماد القانون التنظيمي للمالية وإصداره سنة 2015. وتنص المادة 69 من هذا القانون على التنفيذ التدريجي لمقتضياته، على مدى أربع سنوات (من 2016 إلى 2020). وهكذا، على سبيل المثال، منذ فاتح يناير 2018، كان من المفروض أن يتم تطبيق مبادئ المحاسبة العامة في عرض حسابات الدولة، بالإضافة إلى تقديم مشروع قانون المالية (جزء النفقات) على شكل برامج وحسب الجهات، ومقسم إلى مشاريع وإجراءات. بعد إرساءه، كان لهذا النمط التديري أن يساهم في التحضير للخطوة التالية، ألا وهي تقييم شروط فعالية ميزانية الدولة ونجاعتها. وبالمثل، كان من المفروض، ابتداء من سنة 2018، أن يكون مشروع قانون المالية مرفوقاً بتقرير خاص حول نفقات الاستثمار.

### ج) «العدالة الضريبية وتتبع الميزانية ومشاركة المواطنين»

أظهرت الأنشطة والأعمال التي أقدمت عليها «ترانسبرانسي-المغرب» في إطار هذا المشروع مدى جسامة انتظارات واحتياجات المجتمع المدني في مجاليّ الضرائب والمالية العامة. وتعززت «ترانسبرانسي-المغرب» مواصلة عملها على مستوى المحاور الأولوية التالية:

- **تشخيص النظام الضريبي:** إنجاز دراسة معمقة حول موضوع الجبائيات المحلية، والتي غالباً ما يتم إهمالها بالرغم من تعرضها لانتشار الفساد وانعدام الشفافية. كما أن مسألة التهرب الضريبي وتهريب رؤوس الأموال هي أيضاً بحاجة إلى إجراء بحث معمق.

- **تعزيز قدرات المواطنين:** خلال الأنشطة التي تم إنجازها، طالب العديد من المشاركين بضرورة تنظيم أنشطة تكوينية وإرشادية لتعميم توصيل المعلومات في مجال الجبايات. وبالتالي، تسعى «ترانسبرانسي-المغرب» إلى تركيز عملها على مجموعات مستهدفة أوسع وأكثر تنوعاً، لا سيما الطلبة والصحفيين والمجتمع المدني على المستويات الوطنية والجهوية والجماعية، حول قضايا الجبايات، والمالية العامة بشكل عام، والحصول على المعلومات الجبائية والميزانياتية؛
- **الترافع لدى صناع القرار:** تتبع تنفيذ القانون-الإطار للجبايات، وهو القانون الذي من المتوقع أن يغير جذرياً أنماط تدبير الضرائب والنظام الجبائي المغربي، بفضل التركيز على الشفافية والإنصاف ونجاعة الأداء والمساءلة. ومن المنتظر أن تفرز التدابير الجديدة عن مؤشرات نجاعة الأداء.
- **بناء تحالفات ابتكارية:** توسيع نطاق العمل من خلال إقامة تحالفات متينة وابتكارية، لا سيما مع وسائل الإعلام، والمنظمات المهنية التمثيلية، ومختلف المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية.
- **التحسيس وتعميم المعلومات على نطاق واسع:** اقتحام مجالات إعلامية جديدة (الراديو، شبكات التواصل الاجتماعي ...) من أجل مواصلة العمل التوعوي، والاستفادة من المكتسبات، والوصول إلى عدد أكبر من المواطنين، وتحقيق تأثير أكبر على واقع النظام الضريبي.

#### 4.5. مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة

«ترانسبرانسي-المغرب» عضو في لجنة القيادة للشراكة من أجل الحكومة المفتوحة، والتي تضم 18 عضواً بالتساوي بين الإدارة والمجتمع المدني خلال فترة 2018-2020. كما تم تمديد عضويتها في لجنة القيادة لمدة سنتين بهدف المشاركة في خطة العمل الوطنية (2021-2023) وتتبعها. وبخصوص هذه الخطة، ساهمت «ترانسبرانسي-المغرب» في تنشيط موضوعين من بين الموضوعات العشرة التي اقترحتها الجمعيات التسع الممثلة في لجنة القيادة. ويتعلق الأمر بموضوعي «شفافية الميزانية» و« جودة الخدمات العمومية». وتجري حالياً مناقشة المقترحات مع ممثلي القطاعات الوزارية، وهي تتعلق بالالتزامات المنبثقة عن المحاور العشرة. وتعمل الجمعيات التسع على اتخاذ التدابير اللازمة لتأسيس منتدى المجتمع المدني الذي سيتولى مواصلة العمل ويقوم بتعيين ممثلين عن المجتمع المدني في اللجان التوجيهية المستقبلية.

#### 5.5. مشروع شراكة 2 «تمكين المجتمع المدني والمواطنين من أجل تعزيز المساءلة الاجتماعية»

يطمح المشروع في سنته الثالثة إلى المساهمة في محاربة الرشوة وتشجيع حكومة مفتوحة وشفافة، وذلك من خلال:

- التشجيع على شفافية ميزانية الدولة من خلال تمكين المجتمع المدني من المشاركة في مسلسل إعداد الميزانيات العمومية طبقاً للأولويات والحاجيات الوطنية، وكذلك تتبع إنفاق المال العام؛

- إنجاز إصلاحات تشريعية وسياسية من أجل ضمان تطبيق مبدأ شفافية الميزانية؛
- النهوض بالمسؤولية الاجتماعية ومشاركة المواطنين في محاربة الرشوة، من خلال تشجيع اللجوء إلى آليات المسؤولية/المحاسبة عن طريق تزويدهم بالوسائل الكفيلة بالتبليغ عن حالات الرشوة في القطاعين العام والخاص، وتمكينهم من الحصول على المعلومات العمومية.
- برسم سنة 2020 تتلخص منجزات المشروع في ما يلي:
- على المستوى الوطني، تقوية قدرات تسع جمعيات عبر تنظيم سلسلة من الورشات، وهي:
- تقنيات الترافع والتواصل؛
- شفافية الميزانية في الصفقات العمومية؛
- إعداد خطة للترافع تخص شفافية الميزانية في الصفقات العمومية.

وبهدف تقوية العمل الوطني، تم على المستوى الترابي تقديم دعم لفائدة منظمات غير حكومية، وذلك على صعيد بعض المناطق الترابية خاصة في القنيطرة وأكادير، وهو ما سمح من توسيع قاعدة الجمعيات المشاركة في المشروع، ومكّن، داخل بعض المدن مثل أكادير والقنيطرة، من إنشاء مجموعات من الجمعيات هي مكلفة اليوم بتتبع الميزانية في جماعاتها المحلية. كما تم تمكين هذه الجمعيات من تقديم توصيات بغية ضمان شفافية أفضل للميزانية، وتشجيع إحداث لجنة لتتبع الميزانية في جماعة القنيطرة.

تم تنظيم ورشة تكوينية لفائدة ثمانية صحفيين استقصائيين، تتعلق بالتزامات خطة عمل المغرب برسم 2018-2020 في إطار مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة، وقانون الحصول على المعلومات، وشفافية ميزانية الصفقات العمومية، كل ذلك بهدف إنجاز ونشر تحقيق استقصائي حول الأموال المرصودة لجانحة كوفيد والصفقات العمومية التي تمت خلال هذه المرحلة.

إعداد مذكرة موجزة حول شفافية الميزانية في الصفقات العمومية، بمشاركة مجموعة المنظمات غير الحكومية المدعومة في إطار المشروع. وتعتبر هذه المذكرة بمثابة أداة للمحاسبة وهي تستهدف مساءلة الأطراف المؤسساتية المعنية من أجل تحسين شفافية الميزانية في مختلف مراحل إعداد الصفقات العمومية وتفويتها وتنفيذها وتقييمها.

تم إطلاق حملة إعلامية، في غشت 2020، حول ميزانية المواطن، وذلك على صعيد إذاعة أصوات. والهدف من هذه الوصلة الإذاعية هو تعميم هذه الوثيقة لفائدة المواطنين وتحفيز الوعي قصد الوصول إلى معلومات الميزانية واستيعابها.

## 6. مشروع «تأثير الرشوة على المرأة»

تم إنهاء هذا المشروع في سنة 2019، والتوصية الرئيسية التي صدرت عن هذا المشروع هي إدماج النوع الاجتماعي والمناصفة الأفقية في مشاريع «ترانسبرانسي-المغرب» وتوسيع نطاق التشريعات المغربية ليشمل تجريم الرشوة الجنسية التي تعاني منها النساء.

## 7.5. مشروع «كلام الشباب من أجل المساءلة»

يهدف مشروع «كلام الشباب من أجل المساءلة» إلى تحسيس الشباب بمساوئ الرشوة وإلزامية تقديم الحسابات ومحاربة الإفلات من العقاب. ولهذا الغرض، تم تنظيم عدة أنشطة تكوينية وفنية لفائدة المجتمع المدني ومنتخبي/منتخبات الجماعات والطلبة/الطالبات الشباب في مجال الصحافة.

سمح الانشغال بالأحداث الوطنية الجارية وكذلك التوصيات الصادرة عن المشاركين/المشاركات في أنشطة المشروع المذكور خلال السنوات السابقة، من اختيار مواضيع مثل الرشوة الجنسية وحق الحصول على المعلومات وتتبع الصفقات العمومية.

في هذا الإطار تم تنفيذ المشروع حسب المراحل التالية:

• **ثلاثة أيام تكوينية بالرباط** حول المواضيع التي يستهدفها المشروع وذلك لفائدة المجتمع المدني (الشركاء الجهويين) والمنتخبين/المنتخبات والطلبة/الطالبات في الصحافة. ويتمثل الهدف في تقوية قدرات المشاركين/المشاركات في مجال المساءلة والشفافية.

• **ثلاثة لقاءات مباشرة على الأنترنت:** نظراً للأزمة الصحية، تم تعويض جولات التحسيس بأزرر وتيزنيت والراشدية بلقاءات تحسيسية مباشرة شبكة الأنترنت، وذلك لفائدة شباب المجتمع المدني والمنتخبين/المنتخبات، حول مواضيع الرشوة الجنسية وتتبع الصفقات العمومية والحق في الحصول على المعلومات.

• **عروض فنية:** مكّنت إقامة فنية، مُنظمة بتعاون مع فنانين محترفين، من إنتاج مسرحيتين حول الرشوة الجنسية والحق في الحصول على المعلومات، وذلك من أجل تعميم المفاهيم المتعلقة بهذه المواضيع وتحسيس عدد كبير من الشباب بشأن مساوئ الرشوة.

وبدلاً من التمثيل على خشبات المسرحية وأداء عروض «صُلام» في الفضاءات العمومية على شكل مسرح تفاعلي، أدى السياق الصحي للجائحة إلى إنجاز تصوير تم نشره بواسطة مفاتيح USB وعلى الشبكات الاجتماعية.

كما أُتيحت الفرصة أيضاً لبعض الفنانين الشباب المحليين للحديث والتعبير عن مساوئ الفساد بأشكاله المختلفة. وقد نُشرت عروضهم الفنية على شبكات التواصل الاجتماعي.

كما تم إنجاز مقطعي فيديو بالرسومات المتحركة حول تتبع الصفقات العمومية والحق في الحصول على المعلومات، وقد نُشرا على الشبكات الاجتماعية بهدف الوصول إلى أكبر عدد من مرتادي الأنترنت وتحسيسهم.

• **ورشة الأمثال والحكم ضد الرشوة:** تم تنظيمها بالعرائش لفائدة مجموعة من تلامذة السلكين الإعدادي والثانوي. وعلى إثر هذا اللقاء، تم إنتاج حوالي عشرة أمثال ضد الرشوة وكتابتها بخط فني بهدف عرضها في رواق بالعرائش إلى جانب لوحات فنية لـ «ترانسبرانسي-المغرب».



- إخراج مقاطع فيديو إذاعية قصيرة ونشرها، وتخص الموضوعات الثلاثة للمشروع قصد استهداف جمهور واسع لا يمكن الوصول إليه من خلال إنجاز لقاءات حضوري أو مباشرة على الأنترنت.
- لقاء مباشر على الأنترنت لفائدة منتخبي/منتخبات الجماعات، حول النشر الاستباقي للمعلومات بهدف تحسيس وتكوين المنتخبين/المنتخبات في ما يخص النشر الاستباقي للمعلومات وفقاً للقانون 13.31 المتعلق بحق الحصول على المعلومات، ومناقشة تجارب مختلف الجماعات المشاركة.
- لقاء الاختتام مع مختلف الشركاء من أجل تقديم نتائج الأنشطة المنظمة خلال السنة وتجميع توصيات ومقترحات المشاركين/المشاركات.

### 8.5. مشروع «الشفافية في تدبير العقار بالمغرب»

يهدف هذا المشروع إلى تسليط الضوء على وضعية الشفافية في تدبير العقار بالمغرب. في الواقع، تظهر قضايا التعطيم ومخاطر الفساد بحدة في المغرب كلما تعلق الأمر بتدبير الأراضي الفلاحية المسترجعة، أو الأراضي الجماعية، أكانت للمجال الخاص للدولة أو ما شابهه، أو التسجيل العقاري، أو تدبير العقار الحضري وشبه الحضري. يكاد الفساد يكون منهجياً في تدبير العقار ويشكل أحد المصادر الرئيسية التي يتغذى عليها اقتصاد الربيع والمحسوبية.

يحتل التعمير مكانة بالغة الأهمية في تطور المراكز السكنية وفي قوتها الاجتذابية من أجل الاستثمار المنتج، وكذلك الشأن في ما يخص تعقيد المساطر القانونية والتقنية المنظمة للتعمير وتعدد المتدخلين في تطبيقها، ومدى اتساع السلطات التقديرية التي يتمتعون بها قانوناً، وفي الواقع.

لقد أنجزت المرحلة الأولى من المشروع المتعلق بالعقار الحضري سنة 2019. وفي سنة 2020 جرى استغلال نتائجه أثناء تدخل في المؤتمر العالمي ضد الرشوة وفي المؤتمر العربي الثاني حول العقار المنعقد بالقاهرة في فبراير 2021. وشاركت «ترانسبرانسي المغرب» أيضاً، بصفتها مُكوّناً في مجال التكوين المكثف حول تتبع مسألتي الحكامة والأمن العقاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهو التكوين الذي تم بعمان في مارس سنة 2021.

أما المرحلة الثانية من المشروع فستتناول، على ضوء التطورات التشريعية، المواضيع الثلاثة المذكورة أسفله، وهي:

- «الربيع والزبونية في تفويت الأراضي العمومية أو المماثلة». ستتطرق الورشة لاقتصاد الربيع في مجال تفويت الأراضي العمومية والمنافسة...
- «عدم المساواة في استغلال الأراضي الجماعية وتفويتها». ستتنب هذه الورشة على مسألة الأراضي الجماعية ذات الطابع الحضري والفلاحي، وتتطرق إلى القضايا القانونية، والتدبير عن طريق الوصاية والنقباء العقاريين، بالإضافة إلى مسألة النوع الاجتماعي.
- «نهب الأراضي والفساد». تتطرق هذه الورشة لعمليات الاستيلاء على الأراضي من خلال تزوير الوثائق، وتواطؤ بعض الفاعلين والفساد.

## 9.5. الشراكة مع مؤسسة المجتمع المفتوح

ترمي هذه الشراكة إلى تقوية تنظيم الجمعية وتمتين هياكلها الإدارية من خلال التكفل بمصاريف هيكل الجمعية وهي مسألة تطرح على الدوام بشكل متواتر. وقد تم تمديد هذه الشراكة لمدة 12 شهراً (نوفمبر -2020 أكتوبر 2021). وتقوم هذه الشراكة أيضاً بتمويل المشروعين 1.9.3 و2.9.3.

### 1.9.5. مشروع بلورة استراتيجية للتواصل وإحداث موقع جديد على شبكة الأنترنت

سعيها منها إلى مواكبة تطورها وتحسين تموقعها في الحقل العمومي باعتبارها فاعلاً في مجال محاربة الرشوة، أطلقت «ترانسبرانسي المغرب» عملية إعادة تحيين استراتيجيتها التواصلية بغرض تكييفها مع استراتيجيتها الشاملة، والرفع من تأثير مشاريعها وضمان تحسين رؤية أنشطتها وأعمالها من طرف مختلف الأطراف المعنية.

ولهذا الغرض، أسندت الجمعية إلى وكالة مختصة في التواصل مهمة القيام بهذه الاستشارة بهدف تمكين الجمعية من استراتيجية تواصلية تسمح بتبليغ رسائلها وإضفاء قيمة على مجهوداتها بكيفية متماسكة مع مهماتها وصلحياتها وأهدافها، لدى الجمهور المستهدف. وهذا المشروع مصحوب بتوظيف إطار متخصص في تدبير التواصل الرقمي.

### 2.9.5. مشروع «الفساد والتنمية»

أعطت الجمعية انطلاقة هذه الدراسة في سياق تميّز بالمآزق الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه المغرب، وأيضاً البحث عن «نموذج تنموي جديد». وترمي الدراسة إلى تحقيق ثلاثة أهداف، هي:

- وضع قضية الرشوة في صُلب النقاش حول التنمية؛
- إنشاء ائتلاف حول هذا الموضوع؛
- تطوير أدوات الترافع الملائمة لهذه الأهداف.

ينص هذا المشروع، المدعّم من طرف «مؤسسة المجتمع المفتوح»، على تنظيم خمسة ورشات في خمسة مدن، ويعتمد على إنجاز بحث وثائقي وطني ودولي، تحت إشراف لجنة علمية. وقد أدت أزمة كوفيد إلى التقليل من طموحات المشروع، حيث أمكن فقط تنظيم ورشتين (حضورياً).

كان موضوع الورشة الأولى هو أثر الرشوة على دينامية الاستثمار وعلى التدبير اليومي للمقاولة. وقد نُظمت في 7 مارس 2020 بالدار البيضاء وضمت حوالي عشرة من الفاعلين الاقتصاديين الخواص.

كان موضوع الورشة الثانية هو «السياسات العمومية والرشوة»، وقد نُظمت بالرباط في 28 يوليوز 2020، وعرفت مشاركة عدة متدخلين (سياسيين وموظفين كبار وجامعيين...).

يوجد التقرير المتعلق بالدراسة في طور الإنهاء ووضع اللمسات الأخيرة.

## 10.5. مشروع «دعم»: الحكامة وحالة الطوارئ الصحية

مشروع الحكامة وحالة الطوارئ الصحية (دعم) هو مشروع مُموله سفارة المملكة المتحدة على مدى 9 أشهر، وذلك قصد إنجاز بحث إجرائي بهدف استخلاص الدروس من إجراءات تدبير جائحة كوفيد-19- والشروع في نقاش حول الآليات المنصوص عليها من أجل حكامة جيدة لتدبير حالة الطوارئ الصحية.

تتلخص المحاور الرئيسية لهذا البحث في ما يلي:

- تحليل الإجراءات المتخذة من لدن السلطات العمومية من أجل مواجهة جائحة كوفيد-19- وأثارها الاجتماعية-الاقتصادية على البلد؛
- جرد وتحليل المخاطر المُتعرِّض لها على إثر الاستثناءات التي تُرخص بها الحكومة؛
- تجميع مواقف «ترانسبرانسي المغرب» والمجتمع المدني بشأن تدبير الأزمة الصحية؛
- صياغة توصيات من أجل إعداد أفضل لمواجهة أوضاع استثنائية مُحتملة؛
- تنشيط ورشتين للتحضير لدراسة، وندوة لتقديم التقرير.

## 11.5. مشروع تجديد الأعضاء

يبدو أن تنفيذ التوصيات الصادرة عن الخُلوّة التي نظمتها الجمعية بضاية الرومي في 27 أبريل 2019 من أجل تجديد أعضاء الجمعية، لم تُؤدِّ إلى تحقيق تقدم مهم خلال سنة 2020. وقد جرت أطوار جميع لقاءات وأنشطة «ترانسبرانسي المغرب» تقريباً بطريقة افتراضية. ويتجه التفكير في أعمال خارطة الطريق المتعلقة بالاستقطابات الجديدة نحو الكليات والمدارس الكبرى، من خلال إبرام شراكات مع هذه المؤسسات في إطار تنفيذ مشاريع «ترانسبرانسي المغرب». كما تتطلع الجمعية لإطلاق مشروع «جامعة الشفافية» بالموارد الخاصة للجمعية والتمويل المحتمل للشركاء.

## 6. الآفاق

### 1.6. تهيئة استراتيجية الجمعية

«ترانسبرانسي المغرب» مدعوة إلى مراجعة استراتيجيتها 2017-2021 خلال سنة 2021 بكيفية متناغمة مع استراتيجية 2030 التي صادق عليها الجمع العام للحركة الدولية خلال شهر نوفمبر 2020 .

### 2.6. اعتماد الجمعية

«ترانسبرانسي المغرب» مدعوة أيضا من لدن منظمة الشفافية الدولية إلى تطبيق، خلال السنتين القادمتين 2021-2022، بعض التوصيات الصادرة خلال اعتمادها من طرف الحركة في شهر مارس من 2020، ويتعلق الأمر بما يلي:

- اعتماد حدود بخصوص مدة انتداب جميع أعضاء المجلس الوطني والمكتب التنفيذي، وذلك من أجل السماح بتناوب الأعضاء؛
- اتخاذ الإجراءات من أجل ضبط حقوق الأعضاء المنتخبين في المكتب التنفيذي خلال مدة انتدابهم وذلك قصد تقوية الفصل بين المراقبة والعمليات؛
- إعداد سياسة للوقاية من التحرش ومحاربه، وذلك طبقاً للأولوية التي تحظى بها هذه القضية لدى الحركة برمتها، وضبط دور لجنة الأخلاقيات تبعاً لذلك؛
- مراعاة تنوع الفئات العمرية خلال الانتخابات المقبلة للمجلس الوطني والمكتب التنفيذي، وكذلك عند استقطاب أعضاء جدد.